

يجوز ان تلد ابناً فيحسبه عن الميوات ولو كانت محالها الا انه ترك
 امرأة ابن حامل من الابن دفع الى الام السدس ودفع الى البنت
 النصف والى ابن الابن ثلث الثلث الباقي وذكر سهان من ثلثية
 عشر وتوقف للمحل اربعة اسهم ولو كان ترك المرأة حاملاً كانت
 من سابعة وعشرين للمرأة خمسة عشر وللام عتوز سها
 وللبنت سبعة عشر سها وهو خمس الباقي بعد الفروض وتوقف
 للمحل ثمانية وثلاثون سها فان ترك نساء وامراً حاملاً دفع
 الى المرأة سهماً من ثمانية والى الابن البنت ثلثة اسهم
 وتوقف للمحل اربعة اسهم ولو تركت المرأة زوجاً وامراً
 ابن حامل من الابن دفع الى الزوج الربع من ثلثة عشر والى الام
 السدس وتوقف للمحل ثمانية اسهم فان كان معهم اب
 كان نصيبه الاثبات هاهنا او فرض نصيب الذكور فاجعلها
 من خمسة عشر سها للزوج ثلثة اسهم وللابوين اربعة
 اسهم وتوقف للمحل ثمانية اسهم ولو تركت المرأة وابوين
 كان نصيب الاثبات اكثر من نصيب الذكور فاجعلها من سبعة
 وعشرين فاعط المرأة ثلثة اسهم واعط الابوين ثمانية
 اسهم

اسهم وتوقف للمحل ستة عشر سها وعليه هذا ابداً متى كانت
 الفروض اكثر من ثلث المالك فليس هناك من حيس المحل في شريكه
 في نصيبه فميراث الاثبات اكثر من ميراث الذكور فاعرف هذا
 فان ترك ابوين ونساء وامراً ابن حامل كان للابوين السدسان
 وللبنات النصف والباقي موقوف وهو سدس المالك ولا يحتاج
 هاهنا الى عدد لان نصيب الواحد والجماعة والذكر والانثى
 من ولد الابن في هذا الموضع واحد فثام هذا ولو تركت معهم
 زوجاً جعلها من خمسة عشر فاعطيت للزوج ثلثة اسهم
 وللابوين اربعة اسهم وللبنت ستة اسهم وتوقف سهاين
 ولا فرق هاهنا ايضاً بين نصيب الواحد والاثني من نساء
 الابن ونصيب الاثبات هاهنا او فرض نصيب الذكور للمحل لان
 المرأة متى ولدت ذكراً في هذه المسئلة او ذكوراً او ذكراً
 وانثى لم يكن للمحل ميراث ورد الباقي من المالك وهو الذي كان
 موقوفاً قسم بين الزوج والابوين والثلث على ثلثة عشر سها
 فان تركت امرأة حاملاً كان للمرأة الثلث خمسة من اربعين سها